معركة حلب الفاصلة- صمودها سيهزمهم

د. بسام أبو عبد الله

ألَمُ حلب، ودماء شهدائها المباركة سوف يكونان بوابة الخلاص لسورية كلها، وليس الأمر من باب المعنويات فقط، إنما من باب المؤمن بأنها مدينة الصمود الأسطوري التي ستحرق كل مخططاتهم، ومشاريعهم لإسقاط سورية عبر هذه البوابة التاريخية.

لم يبق شيء إلا وجربوه من التجويع، إلى العطش، قطع الدواء، وحتى حرق الأسواق التاريخية، وتدمير العشرات من المباني الأثرية، واستهداف المدارس، والجامعة، والجامع، والكنيسة، وآخر شيء استهداف المشافي والمباني السكنية، وكل أحياء حلب بلا استثناء، والهدف واحد: إركاع أهل حلب الشامخين- الأباة، وجعلهم يستسلمون لما يريده القتلة والإرهابيون، وداعموهم.

– سؤال منطقي قد يُطرح: لماذا هذا الحقد على حلب، وأهلها، ولماذا هذا السعار الإعلامي، السياسي، الإرهابي الآن، وفي هذه المرحلة؟

١– لم تتمكن جماعات الإرهاب، والثورجيون من دفع أهلها إلى أن يكونوا خنجراً في ظهر وطنهم، وشعبهم لمصلحة مشروع شيطاني تتكشف فصوله يوماً بعد يوم، ولذلك يعاقب الحلبيون بهذا الحقد، وبهذا الإجرام المنفلت من عقاله.

٢ إن السيطرة على حلب ظلت غصة في حلق أردوغان، وإرهابييه وفي حلق آل سعود، لأن إسقاط حلب سيعني خطوة أساسية في مشروع تقسيم سورية، وأخذ الشمال لعملاء المشروع الخارجي كي يكون مقراً لهم، وورقة أساسية لفرض شروطهم السياسية، وتركيب سورية المستقبل على هواهم، وإنزال عملائهم في بنية الحكم تمهيداً لتفكيك الدولة السورية، واستكمال عوامل تدميرها.

٣– اصطدام المشروع التركي- السعودي المدعوم أميركياً بجدار الصمود الأسطوري لحلب، وأهلها، والسعي لكسره عبر هذا الهجوم الوحشي- البربري الأخير الذي استخدمت فيه جبهة النصرة، والتنظيمات الإرهابية الأخرى التي يراد تسميتها بـ«معارضة معتدلة» على الرغم من أنهم شركاء في القتل.

٤– إثر إعلان اتفاق وقف الأعمال القتالية بين موسكو- وواشنطن وتثبيته في القرار الأممي (٢٢٦٨) تحقق إنجاز تدمر الإستراتيجي الذي يفتح الطريق باتجاه «دير الزور والرقة» وهو ما دفع قوى العدوان لإشعال جبهة حلب.

٥– إعلان سورية، وحلفائها بعد خرق جبهة النصرة، والفصائل الإرهابية الأخرى لاتفاق وقف الأعمال القتالية، أنهم في حل منه، وأنهم سوف يشنون عملية عسكرية واسعة لإنهاء وجود الإرَهَابيين وتهديدهم لمدينة حلب، هو ما استنفر محور العدوان الذي أدرك أن نجاح الجيش العربي السوري وحلفائه في تنفيذ هذه العملية سيعني خسارة آخر الأوراق، والهزيمة الكاملة.

الآن: ما الذي يجري بين واشنطن وموسكو؟

من الواضح أن موسكو التي قبلت في الاتفاق الأول تصنيف «داعش والنصرة» كتنظيمين إرهابيين يجب على الجميع بمن فيهم من التزم بوقف الأعمال القتالية محاربتهما، لا يمكن لها بعد الآن إبقاء هذا التضليل، والكذب والنفاق تجاه العلاقة مع جبهة النصرة من القوى الإقليمية، أو التنظيمات المسلحة الأخرى التي تبين أنها شاركت مع النصرة في الهجمات الأخيرة على حلب، ولذلك طرح لافروف شروط محوره بوضوح:

أ– إخراج فصائل ما يسميه الغرب (معارضة معتدلة) من مناطق سيطرة النصرة.

ب– تأكيد ضرورة إغلاق الحدود السورية- التركية، التي تشير المعلومات إلى أن آلاف الإرهابيين تدفقوا من خلالها لدعم معركة اختراق حلب، وتدفقت منها الأسلحة.

ج– في حال الموافقة على ذلك يمكن العودة للهدنة خلال ساعات.

إن تطبيق مثل هذه الشروط التي لا رجعة عنها سيعني بدء المعركة مع تنظيم القاعدة في بلاد الشام (أي النصرة)، وعدم قدرة الغرب المنافق أو أدواته الإقليمية (السعودية وتركيا) على انتقاد ذلك باعتبار أن هناك اتفاقاً على ضرب النصرة بعد فصل مناطقها عن مناطق سيطرة باقي الفصائل الإرهابية، التي قالت موسكو عنها سابقاً إنها إرهابية «جيش الإسلام- أحرار الشام- نور الدين الزنكي- وغيرها»، ولكن سيتم تحييدها حالياً.

تدرك قوى العدوان على سورية أن استهداف «النصرة» وضربها وهي العمود الفقري لإرهابهم، سوف يعني فيما يعنيه أن الفصائل الأخرى الأقل قدرة على المواجهة سوف تجد نفسها في معركة خاسرة، وخاصة أن الذراع الأخرى أي «داعش» تعرضت لهزيمة منكرة في تدمر، ولذلك فإن واشنطن لا تستطيع الاستمرار في التهرب بعد اتهام لافروف لها بأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب الاتفاق الروسي- الأميركي الأول حول «وقف الأعمال القتالية»، وبالتالي في حال عدم تنفيذها لالتزاماتها فإن هذا سيعني سقوط التفاهمات، وإمكانيات التسويات، مع موسكو، وهو ما لا تريده إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما كما يبدو، لأن موسكو تريد من ذلك وقف عمليات الابتزاز الإعلامية، والسياسية والإنسانية تحت لافتة قصف مواقع «المعارضة المعتدلة»!!!

تدرك واشنطن أن عدم سيرها بالتفاهمات مع موسكو سوف يعني انطلاق العمليات العسكرية الواسعة ضد هذه التنظيمات الإرهابية حيث أعلنت روسيا أنها لن تضغط على دمشق من أجل وقفها، وخاصة أنها تجاوبت مع كل مبادرات التهدئة، وكانت النتيجة المزيد من قتل السوريين، وسفك دمائهم.

تقديري: إنه لا إمكانية لمنع معركة حلب الحاسمة لأن ما يجري ليس سوى محاولات تخدير لتنظيمات لا تفهم إلا لغة القوة، ولدول إقليمية عادت مرة أخرى إلى المربع الأول، وخاصة «المملكة الوهابية» التي لا تزال تتحدث بعد خمس سنوات مثل «أهل الكهف» ولم تفهم بَعدُ معادلة سورية، والسوريين، ولا يمكن إفهامها إلا بطريقة واحدة هي الطريقة التدمرية مع داعش.

ودليل ذلك أن إعلام النفط، والغاز عاد لتكرار أساليبه التي استخدمها قبل خمس سنوات، من دون أن يدرك أن ما يكتب في الغرب عن تورطه، وإجرامه، ودعمه للإرهاب أكثر مما يكتب ويُنشر في إعلامنا، فورقة التوت سقطت تماماً، وما نشاهده منظر مقرف لوحوش تريد أن تظهر على أنها بشر.

أدرك أن الكلام لن يُعيد شهيداً ارتقى ولن يُضمد جراح طفل، أو شيخ، أو امرأة، أو يزيل خوفاً، وقلقاً ولكنه سيعبر عن كل ما يعتمل في صدورنا، وما نفهمه، لنعرف عن أي معركة نتحدث، وأي أعداء نواجه، وطبيعة معركتنا.

المعركة قاسية، ومصيرية، ولكن لا خيار إلا الانتصار فيها، لأن هذا الانتصار سيكون انتصاراً للحضارة في وجه الهمجية، وللأخلاق في وجه المنافقين- والدجالين، وللسيادة في وجه التبعية، إنه انتصار التحدي، والصمود، صمود سورية، وصمود حلب الذي سيهزمهم بكل تأكيد.

البيت الأبيض أكد أنه لم يخطط لفرض «الهدنة» بالقوة.. ولا «بدائل» لخطة «أ» حول سورية

موسكو: «النصرة» أحبطت خططنا مع واشنطن لفرض «نظام الصمت» في حلب

| وكالات

كشفت موسكو أمس أن جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة في سورية أحبطت خططاً روسية أميركية لفرض «نظام الصمت» في حلب وريفها في بداية الأسبوع بعد تنسيق هذه الخطوة مع الحكومة في دمشق، على حين نفت واشنطن أن تكون الاتفاقات الأميركية الروسية الجديدة حول سورية تشمل إمكانية استخدام القوة لفرض «الهدنة»، مؤكدة أنه لا توجد «بدائل جيدة» لخطة «أ» حول سورية.

وحمل الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف في تصريح للصحفيين في قاعدة حميميم بريف اللاذقية، أمس، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، التنظيمات الإرهابية النشطة شمالي سورية ورعاتها مسؤولية تجدد القتال في ريف حلب، باعتبار أنها تبذل جهوداً قصوى لإحباط نظام «وقف العمليات القتالية العدائية».

وذكر أن مقاتلي «النصرة» يواصلون استفزازاتهم الرامية إلى تصعيد التوتر في شمال ريف اللاذقية وفي مدينة حلب، وكشف أن الجانبين الروسي والأميركي خططا لفرض «نظام الصمت» في حلب وريفها الاثنين الماضي لمدة ٢٤ ساعة بعد تنسيق هذه الخطوة مع الحكومة في دمشق والمعارضة المسلحة، مع إمكانية تمديد تطبيق هذا النظام في اليومين التاليين، لكن جبهة النصرة شنت هجمات عنيفة على حي الزهراء في المدينة، بالإضافة إلى قصف أحياء سكنية أخرى باستخدام قذائف جهنم ما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين وإحباط تطبيق «نظام الصمت» في حلب.

وأكد كوناشينكوف أن مركز المصالحة الروسي في قاعدة حميميم والمركز الأميركي في عمان الأردنية يواصلان حالياً مشاورات مكثفة مع القيادة السورية وممثلي «المعارضة المعتدلة» من أجل فرض نظام الصمت في حلب في أقرب وقت ممكن. كما كشف الجنرال الروسي، أن ١١ فريقاً تابعاً لمركز المصالحة الروسية في حميميم تعمل حالياً في أرياف حلب ودمشق ودرعا واللاذقية وحماة وحمص، من أجل دعم جهود المصالحة وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان والرقابة على نظام وقف إطلاق النار، وأضاف إن نظام الهدنة يشمل حالياً ٩١ مدينة وبلدة سورية و٥٢ فصيلاً مسلحاً من قوات المعارضة يتجاوز عدد أفرادها ٦٥٠٠ شخص. وبشأن العمل الإنساني، ذكر كوناشينكوف أن خبراء مركز المصالحة الروسي وزعوا مساعدات إنسانية تجاوز وزنها ٧٠٠ طن، على سكان ٧٨ بلدة في أرياف حلب ودمشق ودرعا واللاذقية وحماة وحمص. كما لعب المركز الروسي دوراً في إجلاء ٥٠٠ جريح ومريض من المناطق المحاصرة في الفوعة وكفريا والزبداني ومضايا.

واعتبر أن نظام وقف إطلاق النار صامد بشكل عام في الجزء الأكبر من أراضي سورية، ونفى اتجاه الأمور نحو تجدد القتال، رغم تسجيل خروقات منفردة، وأوضح أن جميع الأطراف المعنية تتخذ إجراءات مشتركة سريعة لتخفيف التوتر رداً على كل الخروقات، وأن هذه الجهود سمحت بفرض «نظام الصمت» في شمال ريف اللاذقية وفي غوطة دمشق الشرقية. وأعلن أن الطائرات الحربية الروسية في سورية نفذت ٨٧ طلعة قتالية خلال الأيام الأربعة الماضية وضربت مواقع تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية في الرقة ودير الزور.

وأكد كوناشينكوف أن «الطيران الروسي يدعم أيضاً تقدم الجيش السوري وقوات الدفاع الوطني السورية في محيط بلدة آراك بريف حمص»، مضيفاً: إن «طائرات روسية دمرت يوم الثلاثاء ٧ مراكز قيادة تابعة لداعش في هذه المنطقة».

وأوضح، أن «عدد الطائرات الروسية التي بقيت في قاعدة حميميم بعد سحب الجزء الرئيسي من القوات، يكفي لضمان الرقابة على نظام وقف إطلاق النار وتوجيه ضربات قوية لمواقع داعش وجبهة النصرة».

وكشف أن وزارة الدفاع الروسية سحبت من سورية قرابة ٣٠ طائرة، بما في ذلك كافة قاذفات «سو-٢٥» وجزءاً كبيراً من العسكريين، وتابع: أن «الحدود الزمنية لبقاء القاعدة الروسية الجوية في أراضي سورية ترتبط بآفاق القضاء على تنظيمي داعش وجبهة النصرة».

وقال كوناشينكوف رداً على أسئلة الصحفيين حول العمليات البرية للجيش الروسي في سورية: إن «الوجود البري الروسي يقتصر على الوحدات المعنية بحماية قاعدة حميميم والخبراء المكلفين بتفكيك الألغام في مدينة تدمر الأثرية». وتابع: أن «الخبراء الروس يعملون على الأرض في حالات استثنائية لتصويب بعض الغارات الروسية لضمان أقصى درجات الدقة لدى إسقاط القنابل الجوية».

في سياق متصل، أكد مركز المصالحة الروسي في حميميم، تراجع مستويات العنف منذ دخول الهدنة حيز التنفيذ في شباط الماضي، رغم التوتر المستمر في بعض المناطق بما فيها حلب. وقال رئيس المركز الجنرال سيرغي كوراليتكو للصحفيين أمس، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «منذ إنشاء المركز في ٢٧ شباط الماضي، سجلنا تراجع مستوى العنف بعدة مرات. وتراجع عدد عمليات القصف التي تشنها الأطراف إلى الثمن».

وفي وقت سابق قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي، حسب «روسيا اليوم»، تعليقا على المشاورات الأميركية الروسية المكثفة حول سورية: إن «الخطوات المطروحة للنقاش لا تشمل إمكانية ضمان الهدنة باستخدام القوة». وتابع: أن «جوهر الاتفاقات الأميركية الروسية الجديدة يتلخص في مراقبة الوضع الميداني من أجل زيادة فعاليات تحليل سير تنفيذ الهدنة والخروقات المسجلة».

وذكر كيربي أيضاً، أن «الطرفين ينويان مضاعفة الجهود للضغط على السلطات السورية والمعارضة المسلحة على حد سواء، من أجل ضمان صمود الهدنة». وأكد أن الإدارة الأميركية ما زالت واثقة من ضرورة تسوية الأزمة السورية بالوسائل الدبلوماسية، ولذلك تركز واشنطن جهودها على المفاوضات السلمية في إطار خطة «أ».

وجاءت تصريحات كيربي بعد تصريحات لوزير الخارجية جون كيري، قال فيها: إن «عواقب» ستترتب على عدم التزام النظام السوري بالوقف الجديد لإطلاق النار الجاري النقاش حوله بين واشنطن وموسكو، وخصوصاً في حلب شمال سورية والذي يمكن أن يعلن في الساعات المقبلة.

وصرح كيري للصحفيين في مقر وزارة الخارجية الأميركية: «في حال لم يلتزم (الرئيس) الأسد بذلك فستكون هناك بشكل واضح عواقب يمكن أن تكون إحداها الانهيار الكامل لوقف إطلاق النار و(العودة إلى) الحرب» في سورية. وأضاف: «لا أعتقد أن روسيا تريد ذلك. لا أعتقد أن (الرئيس بشار) الأسد يمكنه الإفادة من ذلك»، وأشار كيري إلى «عواقب أخرى تتم مناقشتها، لكن المستقبل هو الذي سيحددها».

وأوضح كيري أن «فريقينا (الأميركي والروسي) سيحاولان إنهاء ما عملنا عليه في الساعات الـ٤٨ الأخيرة بهدف محاولة إحياء وقف كامل» للأعمال القتالية. وأكد أن في حوزته «اتفاقاً» في شأن حلب مع نظيره الروسي سيرغي لافروف. وعلق كيري على القصف الذي استهدف مؤسسات استشفائية في الأيام الأخيرة. وندد بـ«الهجوم على مستشفى الاثنين عبر صواريخ مصدرها منطقة تسيطر عليها المعارضة».

وبحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، قال كيري: «لقد أخبرت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأخبرت آخرين، بأنه لن يستطيع اتفاق وقف الأعمال العدائية الصمود ما لم يكن هنالك جهد أساسه حسن النوايا لتنفيذ التحول السياسي».

المتحدث الرسمي اللواء إيغور كوناشينكوف في تصريح صحفي في قاعدة حميميم (سانا)

المندوب الروسي الدائم لدى مقر الأمم المتحدة في جنيف، أليكسي بورودافكين

مركز مراقبة «الهدنة» الروسي الأميركي في جنيف يبدأ عمله

| وكالات

أعلن المندوب الروسي الدائم لدى مقر الأمم المتحدة في جنيف، أليكسي بورودافكين، أن «مركزاً روسياً أميركياً» للرد السريع على انتهاكات نظام «وقف الأعمال القتالية» في سورية بدأ عمله في جنيف أمس.

وقال بورودافكين: «إن الجانب الروسي يعول بقوة على أن العمل الفعال للمركز سيساعد على تجنب ووقف انتهاكات نظام الهدنة في سورية»، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الثلاثاء، بعد لقائه مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا في موسكو، عن تشكيل «مركز روسي أميركي» مشترك في جنيف للرقابة على وقف إطلاق النار في سورية، وأنه سيعمل قريباً، وقال: إن «عسكريي البلدين يجرون اتصالات يومية وهذا التعاون الذي يتم عن طريق الدائرة التلفزيونية يكتسب طابعاً مباشراً مع تكوين مركز مشترك روسي أميركي في جنيف للرد السريع على انتهاك نظام وقف النار».

من جانبه أعرب دي ميستورا عن أمله في أن يسمح مركز المراقبة الروسي الأميركي وضع حد لانتهاكات الهدنة في سورية ويوسع نشاطه في المستقبل، كما أعرب عن ارتياحه لإنشاء المركز الجديد بسرعة بدعم من الأمم المتحدة.

ازدياد فرص المواجهة بين دول عدة على خلفية الأزمة السورية

قالت مؤسسة بحثية أمنية أوروبية تضم خبراء بينهم صناع سياسة روس سابقون ووزراء أوروبيون سابقون ومخططون عسكريون، أمس: إن «فرصة المواجهة غير المقصودة بين القوى الخارجية النشطة في سورية زادت مع تحول الصراع إلى حرب بالوكالة».

وأعادت المؤسسة، من خلال الورقة البحثية، إلى الأذهان إسقاط تركيا لطائرة حربية روسية ادعت أنقرة أنها انتهكت مجالها الجوي في تشرين الثاني ودعت جميع الدول إلى تجنب أي إجراءات قد يساء تفسيرها على أنها هجوم مباشر على قوات الدولة الأخرى.

وقالت المؤسسة البحثية: «بحسب أحدث تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن سورية فإن الصراع تطور إلى حرب بالوكالة متعددة الأطراف تدار من الخارج عبر شبكة معقدة من التحالفات».

وأضافت: «لكن في الأشهر الأخيرة تفاقم خطر تحول هذه الحرب بالوكالة إلى صراع بين الدول.. وأظهر إسقاط الطائرة الروسية سوخوي ٢٤ بوضوح أن المواجهة المباشرة لم تعد غير معقولة حتى لو كانت التكاليف كارثية».

واجتذب الصراع، بحسب المؤسسة، دولاً خارجية مع تقديم الولايات المتحدة وتركيا والسعودية الأسلحة والأموال والدعم السياسي للمجموعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية.

وأشار التقرير إلى أن خطر حدوث صراع عرضي تضاءل بعد التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في شباط.

لكنه اعتبر أن عدداً من الدول تفترض كما يبدو أن لديها المجال لاتخاذ إجراءات أحادية صارمة في سورية لأن «الطرف الآخر» سيمتنع عن المواجهة الفعلية.

وأضاف: «قد يثبت أن هذا الافتراض غير صحيح». وتمارس الدول المشاركة في الحرب سيطرة محدودة على أنشطة حلفائها على حين قد تكون هناك مصلحة للبعض في دفع رعاتهم نحو المواجهة بين الدول. وقال التقرير: «في نهاية المطاف ثمة خطر من وقوع حادث... حادث عسكري أو عمل غير مسموح به قد يشعل صراعاً ولا سيما في غياب قنوات اتصال فعالة».

روسيا اليوم

تمديد العقوبات الأميركية على سورية

| الوطن- وكالات

أعلن البيت الأبيض، أن الرئيس الأميركي باراك أوباما مدد العقوبات المفروضة من بلاده على سورية، حيث ينتهي التمديد السنوي السابق للعقوبات في الـ١١ من الشهر الحالي، وهذا القرار يتعلق بالعقوبات المعلنة في السنوات من ٢٠٠٦ و٢٠١٦.

ونقلت وكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء، اتهام أوباما لسورية بمحاولة إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية وبدعم المنظمات الإرهابية والتدخل في شؤون لبنان وانتهاك حقوق الإنسان. وأضاف أوباما: إن ذلك «يتسبب في نمو التطرف الديني ويشكل تهديداً غير عادي واستثنائي للأمن القومي الأميركي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية واقتصادها».

وواجهت سورية لسنوات عقوبات اقتصادية فرضتها عليها الإدارات الأميركية المتلاحقة، وانعكست كل تلك العقوبات على الوضع المعيشي للمواطن السوري.

وتضمنت هذه العقوبات حظراً لاستيراد مجموعة من السلع والمنتجات الأميركية وحتى الأجنبية التي تدخل فيها مكونات أميركية وتزيد نسبتها على ١٠٪، ونتيجة لذلك مثلاً تراجع عدد الطائرات في شركة الطيران السورية الصالحة للطيران إلى خمس فقط (ويقدر عدد الطائرات الخارجة عن الخدمة ١٦ طائرة) بسبب رفض واشنطن منح شركة بوينغ التراخيص الخاصة بتصدير قطع الغيار لسورية في حين ترفض شركة إيرباص الأوروبية تزويدها بطائرات جديدة لأن المكونات الأميركية فيها تزيد عن ١٠٪.

وتشمل العقوبات الأميركية أيضاً حظراً على بيع معدات تقنية، لكن مع اندلاع الأزمة السورية تم إدراج عدد من الشركات في لائحة سوداء يمنع على الأميركيين التعامل معها كما أضيف عدد من المسؤولين السوريين إلى قائمة الذين جمدت أرصدتهم ويمنع عليهم السفر إلى الولايات المتحدة.

وربما أكبر عقوبات واجهتها سورية، هي تلك التي فرضها الاتحاد الأوروبي. حيث أعلن وبشكل تدريجي أكثر من ١٥ حزمة عقوبات بدأها بحظر السلاح ومروراً بفرض عقوبات على القطاع النفطي وصولاً إلى أحدث جولة من العقوبات والتي دعت إلى إلزام دول الاتحاد الأوروبي بتفتيش السفن والطائرات المتوجهة إلى سورية، وإضافة عدد من المسؤولين والشخصيات الفاعلة إلى اللائحة السوداء التي تضم الآن أكثر من ١٥٠ فرداً جمدت أرصدتهم في أوروبا ويمنعون من السفر إليها، وارتفاع عدد الشركات والهيئات التي تنطبق عليها العقوبات إلى ٥٣، أهمها وزارتا الداخلية والدفاع وهيئة الإذاعة والتلفزيون.

وأهم حظر عرفته سورية لحد الآن هو ذلك المتعلق بصادراتها النفطية، إذ إن ٩٠٪ منها كانت تتجه إلى الأسواق الأوروبية ما حرم الحكومة السورية من إيراداته.

من جهتها فرضت الجامعة العربية جملة عقوبات تمثلت في حظر أي استثمار عربي في سورية وتشديد التعاملات مع البنك المركزي ومراقبة التحويلات المصرفية والاعتمادات التجارية.

الغارديان: متعاقدون مع الحكومة يديرون سراً «مكتباً صحفياً» للمجموعات المسلحة

| وكالات

كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن متعاقدين مع الحكومة البريطانية يديرون بشكل مباشر مكتباً صحفياً يقدم خدمات إعلامية للمجموعات المسلحة في سورية وفي الوقت ذاته يحاولون إخفاء أي علاقة للحكومة بذلك.

وفي تقرير لها أمس، قالت الصحيفة: «إن الحكومة البريطانية تشن حرب معلومات في سورية من خلال تمويل الحملات الإعلامية لبعض المجموعات المسلحة وهي تبرر ذلك بما وصفه رئيس الحكومة ديفيد كاميرون بالحرب الدعائية ضد تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات لإرهابية، بحسب وكالة «سانا» للأنباء. وأوضحت الصحيفة أن الحكومة البريطانية ترمي من خلال ذلك إلى تعزيز سمعة «المعارضة المعتدلة» رغم أن الأمر محفوف بالمخاطر، لأن «جماعات كثيرة أصبحت تميل وعلى نحو متزايد إلى التطرف خلال سنوات الحرب الخمس».

وكشفت الصحيفة أن المتعاقدين المستأجرين من وزارة الخارجية البريطانية ينتجون تحت إشراف وزارة الدفاع «أشرطة الفيديو والصور والتقارير العسكرية والبث الإذاعي ويطبعون المشاركات في وسائل الإعلام الاجتماعية بشعارات المجموعات المسلحة ويديرون بشكل فعال المكتب الصحفي لهم وتعمم المواد في الإعلام العربي المرئي والمسموع وتنشر على الإنترنت مع إخفاء أي دليل على تورط الحكومة البريطانية».

وأشارت الصحيفة إلى أن جهود الدعاية في بريطانيا لمصلحة ما تسميه «المعارضة المعتدلة» في سورية بدأت بعد إخفاق الحكومة في إقناع البرلمان بدعم عملية عسكرية ضد سورية في عام ٢٠١٣ حيث شرعت هذه الحكومة بالعمل سراً على التأثير في مسار الحرب من خلال وضع تصورات «لمقاتلي المعارضة».

وتظهر وثائق التعاقد التي اطلعت عليها الصحيفة أن الحكومة عرضت المشروع باعتباره «وسيلة للحفاظ على موطئ قدم في سورية إلى أن يكون هناك تدخل عسكري بريطاني».

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، فقد أنفقت الحكومة البريطانية على هؤلاء المتقاعدين نحو ٢,٤ مليون جنية استرليني، ويعملون في اسطنبول على تقديم «الاتصالات الإستراتيجية والحملات الإعلامية لدعم ما يسمى المعارضة المسلحة «المعتدلة».

وقال مصدر بريطاني مطلع على ملف التعاقد: إن «الحكومة تدير أساساً المكتب الصحفي لمليشيا «الجيش الحر»، وقد تولى لفترة وجيزة متابعة مشروع التعاقد لدعم المعارضة المسلحة المعتدلة، المستشار في الاتصالات الدولية في وزارة الدفاع ريجستر لاركن، وكان المشرف عليه عقيداً سابقاً في الجيش البريطاني، والذي كان يعمل أيضاً خبير الاتصالات الإستراتيجية في وزارة الدفاع».

في ريف درعا (رويترز – أرشيف)